# تأثير الثقافة السياسية على تشكيل اتجاه الرأي العام نحو ظاهرة الفساد في المجتمع المصري*

**"دراسة على عينة من الموظفين في إقليم القاهرة الكبرى"**

**د. نجلاء راتب**
**مدرس بقسم الاجتماع/ كلية الآداب**
**جامعة بنها**

* هذه دراسة مختصرة من البحث الأصلي تحت نفس العنوان، وذلك مراعاة للمساحة المخصصة للنشر.

أثيرت في السنوات الأخيرة تساؤلات وانتقادات عديدة حول طبيعة استجابة الرأي العام في العالم العربي تجاه الأحداث والمشكلات والقضايا المختلفة التي تخص العرب، وخاصة القضايا الداخلية والتي تمس جوهر حياة ومصائر تلك الشعوب.

ففي حين أشارت بعض الدراسات إلى أن الاستجابة الجماهيرية الأكثر انتشاراً في العالم العربي الآن هي المقاومة السلبية من جانب الجماهير، تكاد تجمع دراسات أخرى على عزوف الجماهير حتى عن هذا النوع من المقاومة، والاكتفاء بالصمت والعزلة ومتابعة الأحداث من بعيد.

والمتأمل في حال المجتمع المصري – وهو لا يختلف عن بقية المجتمعات العربية – يستطيع أن يلحظ السلبية الشديدة التي أصبحت تتسم بها استجابات الرأي العام المصري تجاه القضايا الداخلية والمشكلات العامة حتى أكثرها تأثيراً على حياته ومستقبل أبنائه.

**ومن بين هذه القضايا:** قضية الفساد الذي تفشى في مجتمعنا حتى تحول من مجرد ظاهرة انحراف فردية واستثنائية إلى خاصية تكاد تشكل أحد الملامح الأساسية للواقع المصري.

ومن هنا جاءت فكرة هذه الدراسة، وهي الرغبة في التعرف على حقيقة موقف الرأي العام المصري من ظاهرة الفساد المتفشي في مصر الآن، ولماذا يبدو موقفه سلبياً وطرفاً غير فاعلاً في هذا الموضوع.

والتركيز على الرأي العام في هذه الدراسة، مرجعه ذلك الدور بالغ الأهمية الذي يمكن أن يلعبه في محاربة الفساد والحد من انتشاره، وهو الدور الذي يقوم به بالفعل الرأي العام في الدول المتقدمة، حيث يشكل الرأي العام هناك رادعاً للسلطة في حال تورطها في الفساد.

وعلى الرغم من إدراكنا لاختلاف طبيعة الظروف الموضوعية السائدة في مجتمعاتنا النامية – والعربية بشكل خاص – عنها في المجتمعات المتقدمة، وبرغم

إدراكنا أيضاً لعدم مسئولية الرأي العام في بلادنا عن تفشي ظاهرة الفساد الذي تتعدد أسبابه الموضوعية التاريخية والمعاصرة، إلا أننا لا نستطيع إغفال حقيقة هامة وهي أن طبيعة الرأي العام في مصر إنما تشجع على تكريس الفساد وتوفر ما يمكن أن نسميه البيئة الحاضنة للفساد.

فمهما كان حجم القيود المفروضة على الشعوب، فإن ذلك وحده لا يبرر حالة الإذعان والخضوع الكامل للسلطة، وأيضاً لا يبرر وحده افتقاد قدرتها على المقاومة حتى تجاه أكثر ظواهر الانحراف ارتباطاً بمصالح هذه الشعوب مثل ظاهرة الفساد.

وهنا تبرز أهمية قيم الثقافة السياسية والدور الذي يمكن أن تلعبه هذه القيم في توجيه سلوك الفرد وفي تحديد طبيعة علاقته بالسلطة.

فحيث أن الظاهرة التي نحن بصدد الكشف عن اتجاه الرأي العام بشأنها، هي ظاهرة الفساد، وهي ظاهرة تتعلق في المحل الأول – ومن وجهة نظر الباحثة – بالنسق السياسي والسلطة في المجتمع المصري[1]، فإن ذلك يطرح أمامنا تساؤلاً حول ما إذا كانت سلبية المصريين إزاء هذه الظاهرة يرجع فقط إلى طبيعة الظروف الاقتصادية – الاجتماعية التي يعيشون في ظلها أم أن هناك عامل آخر – لا يقل أهمية – يتمثل في طبيعة العلاقة التي تربط المصري بالسلطة، وطبيعة القيم التي تحكم هذه العلاقة، ونعني هنا قيم الثقافة السياسية.

فقيم الثقافة السياسية إما أنها تضفي على هذه العلاقة طابع الإيجابية والمشاركة ومن ثم مقاومة ظواهر الانحراف لدى السلطة ورفض القهر، وإما أنها تطبع هذه العلاقة بالخوف والإذعان للسلطة، ومن ثم السلبية والعجز عن المقاومة. وفضلاً عن ذلك، فإن الثقافة السياسية هي أحد الروافد الرئيسية في تشكيل اتجاه الرأي العام داخل أي مجتمع إنساني.

من أجل ذلك وقع اختيارنا على قيم الثقافة السياسية باعتبارها القيم التي تحدد طبيعة العلاقة بين أفراد المجتمع والنظام السياسي القائم، وتشكل اتجاه الرأي العام نحو القضايا والظواهر المختلفة داخل المجتمع[2]، ومن ثم يمكن أن تفسر لنا

استجابات الجماهير تجاه بعض الظواهر والممارسات ذات الصلة بالسلطة، كظاهرة الفساد.

## أولاً: هدف الدراسة

خلصت الدراسات الميدانية السابقة حول الثقافة السياسية للمصريين إلى مجموعة من القيم السياسية السلبية الحاكمة لعلاقة المصري بالسلطة من أهمها الخوف من السلطة، والشك فيها، والإذعان، والطاعة المطلقة لها، والاحتماء بالقدرية في مواجهة الحاكم الظالم، وغير ذلك من قيم سوف نتعرض إليها تفصيلاً عند استعراضنا لهذه الدراسات.

واستناداً إلى القيم التي أجمعت عليها دراسات الثقافة السياسية، وانطلاقاً مما سبق، تحدد الهدف الرئيسي للدراسة الحالية فيما يلي:

"الكشف عن كيفية ومدى تأثير بعض قيم الثقافة السياسية – التي خلصت إليها الدراسات السابقة – في تشكيل اتجاه الرأي العام المصري نحو ظاهرة الفساد، وطبيعة موقفه من هذه الظاهرة واستجابته لها.

والهدف هنا هو معرفة إلى أي مدى تحول قيم الثقافة السياسية لدى المصريين، دون أن يبادروا إلى مقاومة الفساد، بل تدفعهم إلى الاستسلام له، والتعامل معه بمنطق قبول الأمر الواقع، مما يشجع المسئولين – في نفس الوقت – على تجاهل الرأي العام والتقاعس عن مكافحة هذه الظاهرة.

ونود التأكيد هنا على أن تركيز الدراسة على اتجاه الرأي العام نحو ظاهرة الفساد، **لا** يعني أننا ننطلق من المدخل النظري المعروف باسم "مدخل الرأي العام" في تعريف ظاهرة الفساد. وهو المدخل الذي أثار العديد من الانتقادات نظراً لاعتماده في تحديد الفعل الفاسد على نظرة الرأي العام وتقييمه للفعل إذا ما كان فاسداً أم لا.

والدراسة الحالية لا تقصد هذا المعنى، لأن ما نريده فقط هو الكشف عن اتجاه الرأي العام وموقفه من ظاهرة الفساد وليس حكمه أو تقييمه أو تعريفه للفساد.

ويشير تحديد هدف الدراسة على النحو السابق إلى أنها تنطلق من **افتراض رئيسي** يرى أن قيم الثقافة السياسية لدى المصريين – والتي أجمعت عليها غالبية دراسات الثقافة السياسية – تلعب دوراً في تشكيل استجاباتهم واتجاهاتهم نحو ظاهرة الفساد بشكل يساعد على تكريس هذه الظاهرة، ويوفر المناخ الملائم لنموها. هذا مع إدراكنا بأنها ليست بالطبع هي العامل وراء تفشي الفساد في مصر.

## ثانياً: مفهوم الثقافة السياسية

يصعب الحديث عن موضوع الثقافة السياسية بدون الإشارة إلى مفهوم الثقافة العامة. فالثقافة السياسية لأي شعب من الشعوب هي جزء من الثقافة العامة للمجتمع.

ويرجع الفضل في استخدام مفهوم "الثقافة العامة" إلى أحد رواد الانثروبولوجيا الثقافية الحديثة "إدوارد تيلور" E. Tylor، والذي أصبح تعريفه للثقافة العامة قاعدة انطلاق كافة تعريفات الثقافة بعد ذلك. وقد عرفها "تيلور" بأنها "ذلك الكل المركب الذي يشتمل على المعرفة والمعتقدات والفن والأخلاق وغيرها من العادات التي يكتسبها الإنسان بصفته عضواً في المجتمع".[3]

ويقترب تعريف الثقافة الوارد في قاموس "اكسفورد" من تعريف "تيلور" حيث يشير إلى أن الثقافة هي:

"الاتجاهات والقيم السائدة في مجتمع معين، كما تعبر عنها الرموز اللغوية والأساطير والطقوس، وأساليب الحياة، ومؤسسات المجتمع التعليمية والدينية والسياسية".[4]

وإذا كانت الثقافة العامة تشير إلى القيم والاتجاهات والأفكار والعادات التي تحدد أو توجه طبيعة العلاقة والتفاعلات القائمة بين أفراد المجتمع وجماعاته المختلفة، فإن **الثقافة السياسية** – والتي تمثل جزءً هاماً من الثقافة العامة للمجتمع –إنما تشير إلى القيم والاتجاهات التي تحدد طبيعة العلاقة بين أفراد المجتمع والنظام السياسي القائم.

فالثقافة السياسية – في أبسط معانيها – تعبر عن منظومة القيم التي يتحرك النظام السياسي في إطارها. وكحال المفاهيم الأخرى في العلوم الإنسانية، تتعدد تعريفات الثقافة السياسية. ومنها على سبيل المثال: تعريف. "سيدني فيربا" Sidney Verba الذي يعرفها بأنها : "المعتقدات والرموز التعبيرية والقيم التي تحدد الوضع الذي يحدث التصرف السياسي في إطاره". ويعني ذلك أن الثقافة السياسية – في تصور فيربا – إنما تعبر عما يسود المجتمع من قيم ومعتقدات تؤثر في السلوك السياسي لأعضائه حكاماً ومحكومين.[5]

ويعرف "إريك روى" Erich Row الثقافة السياسية بأنها: "نمط القيم والمعتقدات والاتجاهات العاطفية الفردية"، حيث يرى "روى" أن المفاهيم الفردية عن الصواب والخطأ والطيب والرديء في الشئون السياسية تؤلف معاً نمط القيم الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمعتقدات الفردية حيال ما هو كائن في العالم السياسي، وتعمل العواطف في اتجاه تعزيز تلك القيم والمعتقدات.[6]

ويؤكد تعريف آخر على الثقافة السياسية باعتبارها تشير إلى توجهات الأفراد نحو النسق السياسي، متضمنة: المدى أو الحد الذي يقبل عنده الأفراد حكومتهم كحكومة شرعية، وإلى أي مدى يشعرون بفعاليتها السياسية، وإلى أي مدى يشعرون بالتوحد مع "قواعد اللعبة" الحاكمة للنسق، ثم ما يترتب على كل ذلك من مشاركة سياسية.[7]

ويمكن أن نخلص من التعريفات السابقة للثقافة السياسية والتي أوردناها على سبيل المثال لا الحصر، إلى أن الثقافة السياسية إنما تعبر عن منظومة القيم التي يتحرك في إطارها النظام السياسي، وتحدد تلك القيم توجهات الأفراد أو اتجاهاتهم نحو موضوعات النظام السياسي كالسلطة، والأحزاب، والبرلمان، وما إلى ذلك.

ونعني بتوجهات الأفراد: معلوماتهم السياسية سواءً أكانت صحيحة أم زائفة، ومشاعرهم تجاه السلطة سواء أكانت مشاعر ارتباط أو رفض، وشعورهم أيضاً بمدى فعاليتها السياسية، ومدى توحدهم مع العملية السياسية أو انفصالهم

عنها. ويترتب على تلك التوجهات طبيعة المشاركة السياسية للأفراد، فإما مشاركة أو عدم مشاركة.

## ثالثاً: المداخل النظرية المختلفة في دراسة الثقافة السياسية

يمكن تصنيف الأطر النظرية لدراسة الثقافة السياسية إلى ثلاثة مداخل نظرية رئيسية:-

### المدخل الأول: الماركسية الأرثوذكسية:

انطلاقاً مما تؤمن به الماركسية من أن الوعي الاجتماعي والسياسي بالواقع المادي الذي يعيشه الناس هو انعكاس لوجودهم الاجتماعي، واستناداً إلى أن الأفكار عند الماركسية، لا تصنع التاريخ وإنما لابد لها من قوى مادية تحركها، فإن الثقافة السياسية لدى النظرية الماركسية عادة ما ترتبط بالنسق الاقتصادي – الاجتماعي وتعكس طبيعة الوعي الاجتماعي والسياسي، وهي أيضاً مجرد نتاج للعلاقات الطبقية والبناء الاقتصادي السائد في المجتمع.[8]

فلكل نظام اجتماعي ثقافة خاصة به، بما يعني اختلاف الأفكار والمعتقدات والقيم باختلاف نمط الإنتاج السائد، حيث يفرز كل نمط إنتاجي إطاراً ثقافياً معيناً يبرر العلاقات الإنتاجية القائمة. وإذا كانت الثقافة السياسية هي جزء من الثقافة العامة لأي مجتمع، فإن تباين الثقافة السياسية للأفراد يحدث أيضاً مع انتقال المجتمعات الإنسانية عبر المراحل الخمسة التي تحدث عنها ماركس. حيث يؤدي تحول العلاقات الاقتصادية والطبقية إلى تحول في الثقافة السياسية لأفراد المجتمع.

فعلى سبيل المثال، "كان ولاء أقنان الأرض في المجتمع الأوربي للسيد الإقطاعي الذي كان يملك حق محاكمتهم وسجنهم، ومع الانتقال إلى النظام الرأسمالي وظهور الدولة القومية، اتجه الفرد بولائه إلى الدولة تدريجياً.[9]

### المدخل الثاني: النظرية الثقافية:

تركز النظريات الثقافية Cultural Theory على السياق الثقافي باعتباره العامل الوحيد الذي يشكل إدراك أفراد المجتمع لمصالحهم وخياراتهم السياسية، ومن ثم يؤثر على سلوكياتهم السياسية. فهي نظرية ثقافية عن التغير السياسي تُرجع ما يطرأ من تغيرات جوهرية على النشاط أو السلوك السياسي للأفراد إلى تغير أو تحول في السياق الثقافي المحيط بهم.[10]

ويعد "إنجلهارت" Inglehart رائداً لتلك النظريات حيث انطلقت معظم الأبحاث التي ركزت على العلاقة بين الثقافة السياسية والسلوك السياسي خلال العقدين الماضيين، من نظرية "انجلهارت".

ويناقش "انجلهارت" Inglehart في نظريته فكرة محورية مفادها أن مواطني المجتمعات الصناعية المتقدمة قد شهدوا خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية تحولات ثقافية اتسمت بالبعد عن القيم المادية والتي تؤكد أن الهدف الأسمى في الحياة هو التقدم المادي وتحقيق الأمن الاقتصادي والفيزيقي، والاتجاه نحو القيم ما بعد المادية Post Materialistic كالفردية، والاستقلال الذاتي، ونوعية الحياة. وبشكل أكثر تحديداً فإن ذلك يعني البعد عن الاستغراق التقليدي في قضايا النمو الاقتصادي والتوظيف، وانخفاض مستويات الأجور، والاهتمام بقضايا أكثر عمقاً مثل، حماية البيئة، ونزع السلاح النووي، والتكيف مع أساليب حياة بديلة، وتبني قيم تدافع عن مثل هذه القضايا. وقد ترتب على تلك التحولات الثقافية وانتشار ثقافة ما بعد المادية – كما يصفها "انجلهارت" – تداعيات ونتائج سياسية ذات مغزى. فإذا كان تزايد الإحساس بالأمن الاقتصادي والفيزيقي يؤدي إلى تزايد معدلات مشاركة الأفراد في السياسة، فإن الفرد في مجتمع ما بعد المادية يكون أكثر ميلاً لاستخدام مهارته السياسية بأساليب **أكثر نضالية** من مجرد المشاركة بالتصويت في الانتخابات وغيرها من صور المشاركة التقليدية.[11]

ويعني ذلك أن التغير في ملامح وسمات الثقافة السياسية لأفراد المجتمع – من وجهة نظر انجلهارت – يترتب عليه بالضرورة تغيراً في طبيعة السلوك السياسي للأفراد. ويأتي تغير الثقافة السياسية كجزء من تلك التحولات الثقافية الكبرى التي شهدتها المجتمعات المتقدمة بعد الحرب العالمية الثانية والتي تجسدت في انتشار ثقافة ما بعد المادية.

وترجع أهمية نظرية "انجلهارت" عن التحول من المادية إلى ثقافة ما بعد المادية – كما يرى بعض المحللون – وأثر ذلك التحول على السلوك السياسي للأفراد، إلى أن ذلك التحليل الثقافي يمكن أن يفسر لنا تراجع الأشكال التقليدية من المشاركة السياسية وازدهار أشكال وصور بديلة من المشاركة أو التعبير السياسي مثل حركات التمرد والاحتجاج. كما تفسر لنا أيضاً السبب في أن غالبية المؤيدين للتغير الاجتماعي ليسوا أعضاء في الطبقة العاملة كما تنبأ ماركس وهي الطبقة الباحثة عن الأمن الاقتصادي والفيزيقي، ولكنهم أعضاء في الطبقة الوسطى الباحثة عن تحسين نوعية حياتها.[12]

غير أن النقد الذي يمكن أن يوجه لانجلهارت هنا هو أنه قد فسر ما هو ثقافي بعوامل ثقافية أيضاً. فقد أرجع التغيرات التي تطرأ على الثقافة السياسية لمواطني المجتمعات المتقدمة ومنها البعد الخاص بطبيعة المشاركة السياسية إلى التحولات الثقافية التي طرأت على هذه المجتمعات بعد الحرب العالمية الثانية والتي أدت إلى تحول القيم الثقافية لأعضاء تلك المجتمعات من القيم المادية إلى قيم ما بعد المادية.

## المدخل الثالث: نظرية "أنطونيو جرامشي":-:

وهي النظرية التي تمثل جسراً بين الحتمية الاقتصادية للنظرية الماركسية الأرثوذكسية، وبين النظرية الثقافية عند "انجلهارت".[13]

وتعد نظرية "أنطونيو جرامشي" Antonio Gramsci من النظريات الرائدة عن الثقافة السياسية كأداة للتغير السياسي.[14]

فقد حاول "جرامشي" تطوير نظرية لتفسير تلك السلبية Passivity الشعبية غير المتوقعة – وخاصة من قبل طبقة العمال – داخل المجتمعات الرأسمالية.

فقد طرح "جرامشي" تساؤلاً حول عدم تحقق تنبؤات ماركسي بخصوص النظام الرأسمالي، وبقاء الطبقة العاملة في معظم الدول الغربية ساكنة وسلبية. وحاول تطوير نظرية يفسر من خلالها أسباب ذلك السكون وتلك السلبية آخذاً في اعتباره التأثير الذي تمارسه الثقافة السياسية السائدة في مجتمعاتهم على تشكيل إدراك ووعي هذه الطبقة للظروف السياسية والاجتماعية المحيطة بها .[15]

ويفسر "جرامشي" سلبية الطبقة العاملة من خلال فكرته عن الهيمنة الثقافية التي تمارسها الطبقة المسيطرة (أو الحاكمة) عن طريق خلق إطار ثقافي ومنظومة قيمية تمكنها من ضمان الموافقة أو القبول الجماهيري العام لبقاء واستمرار النظام القائم مع قبول التباينات الطبقية السائدة وعدم الاستياء منها. ويعني ذلك أن الطبقة المسيطرة تستطيع أن تمارس سلطتها بدون حدوث تمرد جماهيري، حينما تكون أفكارها وقيمها مُستوعبة داخل ثقافة المجتمع. ويساعد على نجاح الطبقة المسيطرة في تحقيق ذلك الاستيعاب الجماهيري لمنظومتها القيمية، ما تتمتع به تلك الطبقة المسيطرة من مكانة بسبب وضعها الوظيفي داخل عالم الإنتاج.[16]

غير أنه في نفس الوقت، كان "جرامشي" مدركاً لأن الطبقات الشعبية الخاضعة، لا تكون متكيفة تماماً مع ظروفها الصعبة وأحياناً الظالمة، ومن ثم فإن استيعابها واستدماجها Internalization لوجهة نظر الطبقة المسيطرة أو رؤيتها للعالم، لا يكون استيعاباً كاملاً، ومن هنا يصبح الوعي الشعبي – كما يرى جرامشي – وعياً متناقضاً أو مشوشاً أو مضطرباً Incoherent وغير منطقياً. [17]

ويؤكد "جرامشي" أن الصراع الثوري، وتمرد الطبقة العاملة – أو الطبقات الشعبية – يمكن أن ينجح فقط في حالة ما إذا سبقته ومهدت له محاولة – تفوق في قوتها قوة الدولة – لتحويل الوعي المتناقض لدى الطبقات الخاضعة إلى وعي للعالم متماسكاً ومنطقياً ومتبلوراً. أي أن الثورة لن تكون ممكنة قبل التحول الثقافي الذي يمكن الطبقة العاملة، وغيرها من الطبقات الشعبية، من تطوير نسقها الخاص من القيم والمعتقدات ومن ثم الممارسات. و"جرامشي" حينما يتحدث عن التحول الثقافي يرفض الحتميات المختلفة التي طرحتها النظريات الأخرى، كالحتمية الاقتصادية عند الماركسية، حيث يرى "جرامشي" أن تشكيل الوعي الثوري يكون نتاج لعمل إنساني، وبشكل أكثر تحديداً، يرى أن الزعامة الثورية سوف تأتي من بين فئة "المثقفين" الذي يرتبطون عضوياً بالطبقات المضطهدة أو المحكومة، والذين تكون لديهم رؤية واضحة ومتبلورة للعالم، ولديهم أيضاً القدرة على التمييز بين الرؤى المختلفة لهذا العالم. وهم يستطيعون مساعدة الطبقات الشعبية على تطوير وعياً مترابطاً ومنطقياً للظروف المحيطة بها. ومع اتجاه الوعي الجماهيري نحو المزيد من المنطقية والتماسك داخل كل قطاعات المجتمع، تبدأ الرؤية المقابلة

للعالم في الظهور لدى الطبقات الشعبية، وهي رؤية مضادة للرؤية المسيطرة – أي رؤية الطبقة المسيطرة – ممهدة بذلك الطريق نحو تحول ثقافي شامل.[18]

## رابعاً: قراءة تحليلية في بعض الدراسات السابقة:

نتعرض من خلال هذه النقطة لأهم ما تناولته الدراسات السابقة – العالمية والمحلية – حول موضوع الثقافة السياسية، وذلك للتعرف على أهم النتائج التي أسفرت عنها هذه الدراسات والتي اعتمدنا عليها في بحثنا الحالي وانطلقنا منها في تحديد قيم الثقافة السياسية التي سوف نخضعها للدراسة الميدانية.

وبشكل عام، يمكن تصنيف الدراسات السابقة حول موضوع الثقافة السياسية على المحاور التالية:-

### (1) دراسات تناولت الثقافة السياسية في سياق معالجتها لموضوع أكبر هو موضوع الشخصية القومية، ومن هذه الدراسات:-

(أ) **دراسات "حامد عمار" المعنونة: "في بناء البشر"** – والتي نُشرت في المرة الأولى عام 1964 – وخلص فيها إلى أن تجارب الماضي في حياة المصريين بما فيها الاستعمار وممارساته، قد خلقت لديهم مجموعة من العقد أصبحت من مكونات ثقافتهم منها: **عقدة السلطة** حيث اتسم أسلوب تعامل المصريين مع السلطة بالخوف، والتملق.[19]

(ب) **دراسة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بعنوان "المصري المعاصر"** والتي نُشرت عام 1990، وكتب تقريرها "أحمد زايد" ومن أهم ما كشفت عنه المادة الإمبيريقية فيما يتعلق بالثقافة السياسية للمصريين: تدني مستوى المعرفة السياسية، وتناقض اتجاهاتهم وازدواجية آرائهم السياسية، وانصياعهم للسلطة، وخوفهم منها، ونقدها على مستوى الرأي فقط وليس على مستوى السلوك.[20]

(جـ) **دراسة "سمير نعيم" عن "التكوين الاقتصادي – الاجتماعي وأنماط الشخصية في الوطن العربي".** وتؤكد هذه الدراسة على دور كل من الهيمنة الإمبريالية على الإنسان العربي وأيضاً الظروف الداخلية السائدة

في المجتمعات العربية، في تشكيل السمات السلبية للشخصية العربية كالشك في السلطة، وتملقها، والامتثال لأوامرها فضلاً عن النزوع نحو القدرية والتواكلية.[21]

**(د) دراسة "محمود عودة" عن التكيف والمقاومة.**

وتركز هذه الدراسة في جزء منها على الثقافة السياسية للشخصية المصرية من خلال الحديث عن علاقة الدولة بالإنسان المصري حيث انتهت الدراسة إلى أن هذه العلاقة قد استمرت عبر العصور المختلفة مصدراً "لثقافة القهر" حيث اتسمت هذه العلاقة بطابع القمع والقهر والجباية. وقد أعطت الدراسة أهمية خاصة للعوامل السياسية باعتبارها قد لعبت – ولا تزال – دوراً بالغ الأهمية في تشكيل استجابة المصري للأحداث والمواقف المختلفة.[22]

**(2) دراسات ركزت على جانب أو أكثر من جوانب الثقافة السياسية وهي: المعرفة السياسية، والاتجاهات السياسية، المشاركة السياسية:-**

(أ) دراسة كمال المنوفي عن: الثقافة السياسية للفلاحين المصريين، 1980:- وقد استهدفت هذه الدراسة قياس التغير الذي طرأ على الثقافة السياسية للفلاح المصري بعد ثورة يوليو 1952. وقد جاءت نتائج الدراسة مؤكدة تحول الثقافة السياسية للفلاح المصري من القيم السلبية كالشك في السلطة، والخنوع، والقدرية، وغيرها من القيم التي كانت سائدة قبل الثورة إلى القيم الإيجابية متمثلة في الثقة في الحكومة، ورفض الظلم والاستعداد لمقاومته، والميل إلى التفكير العقلاني والعلمي وغيرها من القيم الإيجابية التي ترسخت لدى الفلاح المصري بعد قيام الثورة كنتاج للتحولات الكبيرة التي شهدها الريف المصري. [23]

(ب) دراسة "عاطف فؤاد" عن: علاقة السلطة بالطبقات الاجتماعية في مصر 1975: وقد استهدفت هذه الدراسة الكشف عن الاتجاهات السياسية لدى شرائح طبقية معينة نحو قضيتي العدالة، والديمقراطية. إضافة إلى تصورهم للسلطة. والنتيجة العامة التي خلصت إليها الدراسة هي أن العلاقة بين

الطبقات والسلطة الحاكمة في مصر تتسم في مجملها بعدم الثقة أي بالشك في السلطة والخوف منها.[24]

**(جـ)** هناك دراسات أخرى تناولت المستوى الثالث للثقافة السياسية وهو مستوى المشاركة السياسية. وقد أجمعت نتائج هذه الدراسات على ضعف معدلات المشاركة السياسية وإحجام الجماهير المصرية عنها.[25]

## (3) دراسات حول الاتجاهات السياسية الشعبية نحو النسق السياسي:

ومن هذه الدراسات:-

أ- دراسة عن اتجاهات الطبقة الدنيا نحو النسق السياسي البريطاني . وقد حاولت هذه الدراسة اختبار مدى صحة الآراء النظرية الشائعة حول الثقافة السياسية للبريطانيين باعتبارها ثقافة تتسم بالولاء الشديد للنظام السياسي.

وقد انطلقت الدراسة من افتراض معاكس لهذه الآراء النظرية مؤداه أن ذلك الولاء الذي تبديه الطبقات الشعبية للنظام هو في حقيقته مجرد إذعان للسلطة ولا مبالاة أكثر منه التزام وإجماع على النسق السياسي .

وقد خرجت نتائج الدراسة لتؤكد صحة الافتراض الذي انطلقت منه حيث أشارت اختيارات مفردات العينة إلى إحساسهم بالعجز عن التأثير في العملية السياسية وأنه لا توجد أية وسائل فعالة للتأثير في قرارات الحكومة وغير ذلك من مؤشرات تدل على القبول الزائف للسلطة من قبل أعضاء هذه الطبقات.[26]

**(ب)** دراسة عن "توجهات الفلاحين المصريين نحو السلطة السياسية". وقد استهدفت هذه الدراسة البحث في المتغيرات الرئيسية المحددة لطبيعة وأبعاد توجه الفلاحين المصريين نحو سلطة الحكومة. وقد خلصت الدراسة إلى أن اتجاه الفلاح المصري نحو السلطة السياسية يتسم بملامح وسمات من أهمها:- عبادة السلطة، والخوف من الحاكم، وشخصنة السلطة، والشك فيها، والاعتماد المفرط على الحكومة.[27]

(جـ) دراسة حول الاتجاهات الشعبية نحو السلطة في مصر:- وقد حاولت الباحثة هنا التعرف على الاتجاهات الشعبية نحو السلطة من خلال "الأمثال الشعبية" التي اعتبرتها الباحثة أحد المؤشرات على اتجاهات الشعب نحو السلطة وهي اتجاهات تكون عادةً غير ظاهرة. وتم تطبيق هذه الدراسة على شباب من جامعة الإسكندرية، وقد خلصت إلى عدة نتائج منها: أن الأمثال الشعبية المتعلقة بالسلطة في مصر، تتسم بالتناقض. فكثير منها يتضمن سخرية ونقد للسلطة نجده بالتوازي مع أمثال تتضمن النفاق والطاعة الزائفة لها. وفضلاً عن ذلك أسفرت النتائج أيضاً عن اتجاه كامن لدى المصريين نحو الخضوع Submission. للسلطة قد يصل إلى حد إذلال الذات. وأخيراً خلصت الدراسة أيضاً إلى أن صورة السلطة في الذهنية الشعبية ليست سوى كيان يستحق الازدراء بينما يتظاهرون بالاحترام لها.[28]

## خامساً: محددات الثقافة السياسية في المجتمع المصري، وأهم ملامحها:-

تتشكل الثقافة السياسية في أي مجتمع من خلال مجموعة من العوامل والظروف التاريخية والبنائية التي تميز هذا المجتمع أو ذاك وتضفي عليه خصوصية تميزه عن غيره من المجتمعات الأخرى.

والمجتمع المصري – نتيجة لعمقه الحضاري والتاريخي – يتمتع بخصوصية كبيرة أثرت على تشكل ملامح وخصائص ثقافته السياسية بشكل إيجابي أحياناً، وسلبي في أحيان أخرى.

ويمكن حصر محددات الثقافة السياسية في المجتمع المصري في المحددات التالية:-

### (1) محددات تاريخية:-

فالثقافة السياسية كجزء من الثقافة العامة داخل أي مجتمع لابد من فهمها بوصفها ظاهرة تاريخية تشكلت واكتسبت ملامحها في ظل ظروف تاريخية معينة.

وقيم الثقافة السياسية لدى المصريين – والتي أجمعت عليها الدراسات السابقة – تشكلت على مدار حقب تاريخية طويلة كمحصلة لمجموعة من العوامل والظروف التاريخية التي مر بها المجتمع المصري، والتي يمكن بلورتها في عاملين رئيسيين هما:-

(أ) مركزية السلطة في مصر منذ المراحل التاريخية الأولى.

(ب) المرحلة الاستعمارية.

**(أ) مركزية السلطة:**

نظراً لطبيعة المجتمع المصري كمجتمع زراعي يعتمد على الزراعة كنشاط اقتصادي رئيسي، كانت هناك حاجة دائمة إلى الري المنتظم. وكان الري يعتمد على نهر النيل، مما تتطلب إقامة مشاريع ري على نطاق واسع. وكان من الصعوبة إنجاز مثل هذه المشاريع بدون وجود حكومة مركزية قادرة على التصميم والإشراف ووضع التمويل اللازم وتوزيع المياه على الفلاحين. وكان الحاكم في مصر دائماً بمثابة الوسيط بين النيل والفلاحين الذين يشكلون غالبية السكان. وانطلاقاً من سيطرته على نهر النيل وتحكمه في توزيع مياه الري، كان الحاكم هو الملك الأعلى والسيد المسيطر بالنسبة للمصريين، ولم يكن يتعامل معهم أبداً بشكل مباشر، وإنما من خلال موظفيه.[29]

وكان من الطبيعي أن تؤدي مركزية السلطة عبر التاريخ، وتلك النظرة الاستعلائية للشعب من قبل الحاكم، والانفصال عنه حيث الاتصال به يكون دائماً عبر وسيط، فضلاً عن استبداده، كل ذلك أدى إلى تشكل ثقافة سياسية تنهض على قيم مثل الخوف من السلطة، والانصياع لها، والشك فيها، وغيرها من القيم التي تناقلتها الأجيال عبر عملية التنشئة السياسية، وساعد على استمرارها وتكريسها، استمرار مركزية الحكم في مصر.

**(ب) المرحلة الاستعمارية:**

الثابت تاريخياً وفقاً للدراسات التاريخية – السوسيولوجية التي اهتمت بدراسة الثقافة السياسية خلال الفترة من أوائل القرن التاسع عشر وحتى قبيل ثورة يوليو 1952[30] أنه خلال فترة حكم محمد علي وحيث كانت تجري عمليات التحديث السياسي والتغيير الاجتماعي الاقتصادي، كانت هناك جهود للتعبئة السياسية. غير أن تأثير تلك الجهود اقتصر على الجماعة المثقفة من أبناء

الأعيان والرأسمالية الوطنية. وقد أخذت الجماعة المثقفة تعمل وفقاً للإطار الذي رسمه لها النظام الحاكم. ومن ثم لم تكن هذه الجماعة مستقلة فكرياً ولم تكن لها حرية اختيار ما تشاء من الثقافة.

وهكذا، فإنه برغم الإنجازات الكبرى "لمحمد علي" في المجالات الاقتصادية والعسكرية والتعليمية، إلا أن الديمقراطية ظلت غائبة في عصره، وظل المجتمع المصري حتى نهاية حكمه يعاني من انفصال السلطة عن الشعب.[31]

وحينما جاء الاستعمار البريطاني، اتسمت السلطة أيضاً بالممارسات القمعية مما صبغ الثقافة السياسية بقيم تتمحور حول الخوف من السلطة وطاعتها، إلى آخر ذلك.

وبرغم ازدهار الحياة الحزبية في مصر، وتزايد فعالية الأحزاب السياسية في أعقاب قيام ثورة 1919 والتي عبرت عن نمو حركة المقاومة ضد سيطرة الاحتلال[32]، إلا أن القوى المحافظة المعبرة عن مصالح طبقة كبار الملاك – كما تشير بعض الكتابات – نجحت في السيطرة على قيادات معظم الأحزاب السياسية، وظلت هذه القوى مسيطرة على السياسة المصرية حتى عام 1952. وقد نجم عن ذلك سيادة لغة الاستبداد من قبل السلطة، وتزوير الانتخابات، وتعرض المصريين لضغوط القهر والقمع من قبل السلطة.[33]

وهكذا يتضح السياق التاريخي لتشكل قيم الثقافة السياسية لدى المصريين والتي حددت طبيعة علاقتهم بالسلطة السياسية، تلك العلاقة التي تحكمها قيم الخوف، والانصياع، والاستسلام، والشك من قبل المصريين، وقيم القهر والاستبداد والاستعلاء من قبل السلطة.

**(2) محددات اقتصادية:**

منذ كان الحاكم المصري – عبر التاريخ – يتحكم بمفرده في مصادر الري وتوزيع المياه، والمصريين ينظرون له باعتباره ممثل الله على الأرض، ومن هنا يشعر المصري دائماً بضرورة طاعة الحاكم وممثليه حتى ولو لم يكن على قناعة به، فالطاعة هنا دافعها الخوف على الرزق وضمان معيشة آمنة.[34]

ويتضح من ذلك أن البيئة الفيزيقية، وطبيعة البنية الاقتصادية ونمط الإنتاج السائد في المجتمع المصري، هي العوامل ذات الأولوية والدور الرئيسي في تشكيل قيم الثقافة السياسية للمصريين، وتحديد اتجاهاتهم نحو السلطة السياسية.

وتتبلور المحددات الاقتصادية في محورين رئيسيين هما:-

(أ) نمط الإنتاج السائد.

(ب) المحددات الطبقية.

**(أ) طبيعة نمط الإنتاج السائد:-**

يلعب نمط الإنتاج السائد في المجتمع خلال مرحلة زمنية معينة، دوراً رئيسياً كمحدد من محددات الثقافة السياسية.

فعلى سبيل المثال، خلصت دراسة "عاطف فؤاد" إلى أنه في ظل نمط الإنتاج الآسيوي الذي كان سائداً في المجتمع المصري منذ ما قبل الحملة الفرنسية وحتى نهاية حكم محمد علي، اتسمت علاقة السلطة بالشعب المصري، بالظلم والديكتاتورية. فخلال هذه الفترة والتي كان المجتمع المصري فيها يمثل فيها نموذجاً للنمط الأسيوي للإنتاج، مارست الحملة الفرنسية أشكالاً من الظلم والقهر وعدم المساواة على مختلف الطبقات المصرية. [35] والأمر كذلك خلال فترة حكم محمد علي.

وخلال الأربعينيات، كانت الثقافة السياسية أيضاً انعكاساً لبنية اقتصادية – اجتماعية تتسم بسوء توزيع الثروة، وتدهور الأحوال المعيشية، وبنية طبقية جامدة، وفساد سياسي، وكان نمط الإنتاج السائد نمطاً تابعاً للغرب ، كل ذلك أفرز ثقافة سياسية تنهض على قيم سلبية وخاصةً نحو السلطة السياسية، وهو ما برهنت عليه الدراسات السابقة.

**(ب) محددات طبقية:-**

خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، أصبحت نسبة كبيرة من الأراضي متركزة في أيدي قلة من الإقطاعيين الذي شكلوا العمود الفقري للطبقة الحاكمة الجديدة. حيث جعلت الامتيازات الاقتصادية طبقة الإقطاعيين جزء مكمل لأجهزة الدولة. وعلى الطرف المقابل تعرض الفلاحين وهم الأغلبية السكانية في مصر – لاستغلال بشع أدى إلى

إفقارهم، وتدهور ظروفهم الصحية وانتشار الأمية، وقد ساعد ذلك الموقف الطبقي على تدعيم علاقات السيطرة/ الخضوع في المجال السياسي. [36] فقد ارتفعت نسبة تمثيل الأعيان وعناصر الرأسمالية المحلية في الهيئات النيابية خلال الفترة ما بين عامي 1924 – 1952 حتى بلغت في بعض الأحيان ( 53.9%) من مجموع النواب، وكانت العضوية وراثية في بعض العائلات الكبيرة وتكاد تكون مقصورة عليهم. وقد صاحبت هذه السيطرة الكبيرة على المؤسسات التشريعية، سيطرة أيضاً على السلطة التنفيذية ممثلة في الوزارات المختلفة. [37] الأمر الذي يؤكد أن السيطرة الاقتصادية على وسائل الإنتاج خلال هذه الفترة قد صاحبتها سيطرة سياسية على مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية.

وقد كان الحراك الطبقي من الطبقة الدنيا إلى طبقة أعلى يكاد يكون مستحيلاً مما أضفى على البنية الطبقية جمود اقترن بانتشار معتقدات تبرر الفوارق الطبقية الجامدة، وترسخ لدى الشعب فكرة أن أية محاولة لتغيير الوضع القائم يعد خرقاً للنظام الطبيعي وتهديداً لمصالح الشعب والدولة.[38]

وهكذا شكلت البنية الطبقية ملامح أو خصائص الثقافة السياسية للمصريين قبل الثورة. ومع مجئ ثورة يوليو 1952، تغيرت طبيعة البنية الطبقية في المجتمع المصري حيث واجهت الثورة ذلك التفاوت الكبير في ملكية الأراضي الزراعية وأصدرت حكومة الثورة قوانين الإصلاح الزراعي، وتزايدت نسبة من يملكون ملكيات صغيرة من الأراضي من ( 35%) من حجم مساحة الأرض المزروعة في عام 1952 إلى (57.1%) في عام 1965.[39]

وقد أصبح البناء الطبقي بعد الثورة أكثر مرونة وزادت فرص الحراك الاجتماعي، مما انعكس على خصائص الثقافة السياسية في هذه المرحلة، وتحولت إلى ثقافة تنهض على قيم المساواة والعدالة الاجتماعية، ورفض القهر والظلم والاستغلال. وتشكلت اتجاهات إيجابية لدى الجماهير نحو السلطة السياسية. غير أنه مع الدخول إلى عقد السبعينيات ثم الثمانينيات والتسعينيات وحيث بدأت صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية بما يحقق مصالح الأقلية الثرية في المجتمع المصري، وانحازت الدولة بسياساتها وقراراتها ضد الطبقات الشعبية، تشكل لدى هذه الطبقات اتجاهات سلبية نحو السلطة حيث ترسخت ثقافة سياسية تدعم قيم الشك في السلطة، وتملقها، والخوف منها، وغير ذلك من قيم

الثقافة السياسية التي عكست خصائص البنية الطبقية السائدة خلال هذه العقود وحتى وقتنا الحاضر.

**جـ- محددات سياسية:-**

تتمحور المحددات السياسية حول نوعية وممارسات نظام الحكم، وطبيعة المناخ السياسي السائد.

والسلطة في المجتمع المصري – كما سبقت الإشارة – كانت دائماً على درجة عالية من المركزية والشخصانية وتتمتع بهيراريكية صارمة. ومن ثم تركزت عملية صنع القرار دائماً في أيدي الحاكم، واستخدمت الحكومة قبضتها لتقييد المشاركة الشعبية. وقد بقيت هذه الصورة لنظام الحكم على ما هي عليه في العهود التالية لتحقيق الاستقلال. وقد عمل ذلك- إضافة إلى الثقافة العسكرية للزعامات الجديدة بعد جلاء الاستعمار وحتى الآن- ضد تحقيق فكرة التداول الكامل للسلطة.[40]

وقد ترتب على وضع الحاكم ومركزية السلطة في مصر، عدم فعالية المجالس النيابية والتنظيمات السياسية التي أصبحت مجرد تنظيمات ثانوية تابعة للحاكم. ولم يكن لحكم المؤسسات وجود طوال التاريخ المصري. وقد أسهم النظام السياسي في مصر بخصائصه هذه، في تشكيل اتجاهات سلبية لدى الجماهير نحو السلطة والحاكم، وفي تشكيل ثقافة سياسية جماهيرية تنهض على قيم الخوف من السلطة، والخنوع لها، فضلاً عن قيم النفاق، والرياء، والطاعة الزائفة، إلى آخر ذلك من القيم التي تمثل – كما تشير إحدى الدراسات – "أسلحة يستخدمها عادة" الضعيف ضد القوي على كل مستويات المجتمع وفي كل العلاقات سواء أكانت علاقات سياسية أو اقتصادية أو حتى شخصية أو أسرية."[41]

## سادساً: الإجراءات المنهجية للدراسة:-

**1- المفاهيم الأساسية:-**

تتبنى هذه الدراسة تعريفاً للثقافة السياسية باعتبارها تشير إلى "منظومة القيم والمعتقدات السائدة لدى أفراد مجتمع معين، والتي تحدد اتجاهاتهم نحو السلطة السياسية ورموزها داخل المجتمع، وتحكم علاقاتهم بهذه السلطة، وتحدد أيضاً سلوكياتهم السياسية. وتتشكل الثقافة السياسية كانعكاس للوجود الاجتماعي

للأفراد، كما تعكس خصائص البنية الاقتصادية – الاجتماعية السائدة في المجتمع خلال مرحلة زمنية معينة".

وتسهم قيم الثقافة السياسية بهذا المعنى – ووفقاً لطبيعة اتجاهات الأفراد نحو السلطة – في تشكيل اتجاه الرأي العام نحو الظواهر المختلفة المتعلقة بالسلطة".

وقد تم تحديد مجموعة من القيم – التي اعتمدنا في تحديدها على نتائج الدراسات الميدانية السابقة، والتي يوجد إجماع عليها من هذه الدراسات.

وتنحصر قيم الثقافة السياسية التي استندت إليها الدراسة، في مجموعة القيم التالية:-

1 – الطاعة المطلقة للسلطة.

2 – الإذعان والاستسلام للسلطة.

3 – الشك في السلطة.

4 – الخوف من السلطة.

5 – القدرية في مواجهة استبداد الحاكم وتعسف السلطة.

وإلى جانب مفهوم الثقافة السياسية، تتضمن الدراسة مفهومين آخرين هما: مفهوم **الرأي العام**، ومفهوم **الفساد**.

ويعد مفهوم الرأي العام من المفاهيم الحديثة نسبياً إلا أن الظاهرة نفسها من الظواهر القديمة قدم ظهور المجتمعات الإنسانية.

وخلال القرن العشرين، ازداد الاهتمام بدراسات الرأي العام بدرجة كبيرة نتيجة لازدياد أهمية الجماهير في الحياة السياسية، ونتيجة تقدم وسائل الاتصال الجماهيري والتي أخرجت الجماهير من عزلتها.[42]

وتشير دراسات الرأي العام إلى **نوعين** من مظاهر الرأي العام التي يعبر من خلالها عن نفسه: مظاهر **إيجابية** متمثلة في الثورات والندوات العامة والمظاهرات وإطلاق الشائعات لإزعاج السلطة، وأخيراً الانتخابات. أما المظاهر **السلبية** للرأي العام فأهمها: المقاطعة (كمقاطعة الانتخابات مثلاً)، واللامبالاة، والإضراب عن العمل، والإقلال من الإنتاج.[43]

وتتبنى الدراسة تعريفاً للرأي العام بمعنى: "وجهة نظر الأغلبية في قضية عامة تهم الجماهير".

ونعني هنا وجهة نظر غالبية أفراد المجتمع، أما القضية العامة فنعني بها قضية أو مشكلة عامة تجد صدى لها لدى الجماهير بما يدفعها إلى إبداء وجهات نظرها حول هذه القضية فضلاً عن تصوراتها حول التعامل مع هذه المشكلة أو الظاهرة.

أما المفهوم الثالث والأخير في هذه الدراسة، فهو "مفهوم الفساد". والعلاقة بين الرأي العام وظاهرة الفساد هي علاقة وثيقة. فالرأي العام – كما تشير بعض الكتابات – حينما يكون متسامحاً تجاه ظاهرة الفساد يساعد على تفشي هذه الظاهرة بينما يمثل الرأي العام رادعاً للسلطة المتورطة في الفساد حينما يكون رأياً قوياً واعياً ومعادياً إزاء ظاهرة الفساد ولذلك فإن أحد العوامل الرئيسية التي تجعل الفساد في الدول النامية أكثر حدة من الدول المتقدمة – كما تشير هذه الكتابات – هو أن مواطني الدول النامية أصبحوا يتوقعون الفساد وينظرون إليه باعتباره ظاهرة مقبولة ومتوقع حدوثها خلال ممارساتهم لحياتهم اليومية. [44] ولا ننسى في هذا السياق أن منظومة القيم الثقافية – ومنها قيم الثقافة السياسية بشكل خاص – هي التي تحرك الرأي العام في اتجاه مساعد أو معوق لظاهرة الفساد.

وقد حددت الدراسة مجموعة من مظاهر الفساد التي ترى أنها أكثر المظاهر انتشاراً في مجتمعنا المصري وهي:- الرشوة، الواسطة، العمولات، استغلال الممتلكات العامة في أغراض خاصة، والتهرب من الجمارك، واستيراد سلع فاسدة.

وتتعدد تعريفات الفساد كحال أي مفهوم في مجال الدراسات الإنسانية، إلا أن الدراسة تتبنى تعريفاً للفساد يحمل الخصائص التالية:-

أ- يجب النظر إلى الفساد باعتباره ظاهرة بنائية تسببها عوامل تاريخية اقتصادية – اجتماعية متعددة وليست مجرد ظاهرة فردية تكمن وراءها عوامل أخلاقية أو تربوية.

ب- الفساد هو أحد أعراض أو مظاهر أزمة التخلف الهيكلية التي تعيشها مجتمعاتنا. فهو نتاج بنية اقتصادية – اجتماعية معينة خلال مرحلة تاريخية محددة.

جـ- يشكل الفساد أحد أساليب الاستغلال الاقتصادي التي تمارسها الطبقة المسيطرة على مواقع السلطة وصنع القرار داخل أي قطاع من قطاعات

المجتمع المختلفة وذلك من أجل إعادة توزيع الثروة والموارد العامة لصالح فئة قليلة من أفراد المجتمع.

د- يترتب على ما سبق، أن مواجهة الفساد لا تأتي عن طريق تعديل السلوكيات الفردية لأعضاء المجتمع، وإنما عن طريق الإصلاح الهيكلي للخلل الاقتصادي – الاجتماعي، وتغيير طبيعة السياسات الاقتصادية – الاجتماعية السائدة.

وإضافة إلى ما سبق، ترتكز الدراسة على تقسيم الفساد إلى نوعين رئيسيين هما: الفساد الصغير، والفساد الكبير.

ونعني بالفساد الصغير، فساد صغار الموظفين التنفيذيين بأجهزة الدولة المختلفة، والقطاع العام، أما الفساد الكبير فنعني به الفساد المتفشي بين أصحاب المناصب القيادية العليا في مؤسسات الدولة والقطاع العام فضلاً عن مجال السياسة حيث الفساد على مستوى كبار الساسة والمسئولين ممن يحتلون مواقع داخل السلطة السياسية.

## 2- تساؤلات الدراسة:-

من أجل تحقيق هدف الدراسة، والتحقق من صحة فرضيتها الرئيسية، تم تحديد عدد من التساؤلات التي حاولت الدراسة الإجابة عليها من خلال البحث الميداني.

**وتتبلور تساؤلات الدراسة في مجموعة من التساؤلات الرئيسية والفرعية التالية:-**

**التساؤل الأول:-**

* **ما محددات الثقافة السياسية داخل المجتمع المصري، وكيف تؤثر الظروف الموضوعية السائدة على قيم الثقافة السياسية؟**

وللإجابة عن التساؤل الرئيسي الأول، طرحت الدراسة بعض الأسئلة الفرعية، تمثلت فيما يلي:-

1 – ما مدى تأثير العوامل الاقتصادية وطبيعة الظروف الاقتصادية السائدة على تشكيل قيم الثقافة السياسية لدى الموظف المصري؟

2 – ما مدى تأثير الممارسات السياسية للنظام الحاكم على تشكيل قيم الثقافة السياسية للموظف المصري؟

3 – ما مدى تأثير طبيعة البنية الطبقية السائدة على تشكيل قيم الثقافة السياسية للموظف المصري؟

4 – ما طبيعة الدور الذي تلعبه مؤسسات التنشئة السياسية – وخاصة الأسرة والإعلام – في تشكيل قيم الثقافة السياسية لدى الموظف المصري؟

**التساؤل الثاني:**

* **ما طبيعة قيم الثقافة السياسية لدى الموظف المصري؟ ومدى اختلافها باختلاف خصائصه الاجتماعية؟**

ويتضمن التساؤل الثاني مجموعة الأسئلة الفرعية التالية:-

1 – ما مدى ترسخ قيم: الطاعة المطلقة للسلطة ورموزها، والإذعان، والإحساس بالقهر والانفصال عن السلطة، والشك فيها، والخوف منها، والقدرية في مواجهتها ... لدى عينة البحث؟

2 – هل تختلف طبيعة قيم الثقافة السياسية ودرجة ترسخها لدى الموظف باختلاف النوع، والمستوى التعليمي؟

**التساؤل الثالث:**

- **ما طبيعة اتجاه الرأي العام المصري نحو ظاهرة الفساد؟**

ويمكن الإجابة عن ذلك التساؤل من خلال الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:-

1 – كيف يرى الموظف المصري ظاهرة الفساد من حيث: أسبابها، ومظاهرها؟

2 – ما الفساد الأكثر ضرراً على المجتمع من وجهة نظر عينة البحث: الفساد الصغير أم الفساد الكبير؟

3 – هل يدين الرأي العام المصري فساد الكبار؟ وما أساليب هذه الإدانة؟ وما طبيعتها (سلبية/ إيجابية)؟

4 – ما أسباب سلبية المصريين تجاه مظاهر الفساد من وجهة نظر عينة البحث؟

**التساؤل الرابع:-**

- **ما طبيعة اتجاه الرأي العام المصري نحو الأسلوب الأمثل لمواجهة الفساد؟**

ويتضمن ذلك التساؤل مجموعة الأسئلة الفرعية التالية:-

1 - ما نوعية الفساد الذي يجب منحه أولوية المواجهة: الفساد الصغير أم الفساد الكبير، من وجهة نظر عينة البحث؟

2 - من تقع على عاتقه مسئولية محاربة الفساد من وجهة نظر عينة البحث: الناس أم الحكومة؟

3 - ما مدى جدية الحكومة في محاربة الفساد؟

4 - ما الأسلوب الأمثل لمحاربة الفساد من وجهة نظر مفردات العينة؟

**التساؤل الخامس:**

* **ما مدى تأثير قيم الثقافة السياسية للموظف المصري على اتجاهه وتشكيل استجابته نحو ظاهرة الفساد؟**

ويحاول البحث الإجابة عن ذلك التساؤل الرئيسي من خلال الأسئلة الفرعية التالية:-

1 - كيف تؤثر قيمة الطاعة المطلقة للسلطة ورموزها على اتجاه الموظف نحو ظاهرة الفساد وطبيعة استجابته لهذه الظاهرة؟

2 - ما مدى تأثير قيمة الإذعان والاستسلام للسلطة على اتجاه الموظف نحو ظاهرة الفساد؟

3 - إلى أي مدى تؤثر قيمة الشك في السلطة على اتجاه الموظف نحو ظاهرة الفساد؟

4 - كيف يؤثر الخوف من السلطة على اتجاه الموظف نحو ظاهرة الفساد، ورد فعله تجاه هذه الظاهرة؟

5 - إلى أي مدى يؤثر الميل إلى القدرية في مواجهة السلطة على اتجاه الموظف نحو ظاهرة الفساد؟

## 3- أسلوب البحث، وأداة جمع البيانات*:-

* نموذج استمارة المقابلة ملحق بالبحث الأصلي.

الأسلوب المتبع في هذه الدراسة هو "المسح الاجتماعي عن طريق العينة"، وذلك لأنه أكثر الأساليب ملاءمة لطبيعة الدراسة حيث أنها دراسة وصفية، وحيث يمكن بواسطته التعرف عن مدى تأثير قيم الثقافة السياسية على الرأي العام بالتطبيق على عينة من الموظفين، وذلك للتعرف على اتجاهاتهم نحو ظاهرة الفساد، وتأثير قيم الثقافة السياسية على هذه الاتجاهات.

وفيما يتعلق بأداة جمع البيانات، فإن هناك العديد من الأدوات التي تُستخدم في بحوث الثقافة السياسية مثل الاستبيان، وتحليل المضمون، والمقابلة المتعمقة. وقد اعتمدت هذه الدراسة بشكل أساسي على استمارة المقابلة الفردية المتعمقة نظراً لأنها أداة مناسبة لطبيعة الموضوع، وأهدافه، وتساؤلاته.

فاستخدام المقابلات المتعمقة في دراسة الثقافة السياسية، له العديد من المزايا، حيث تمتاز المعلومات التي يتم جمعها عن طريق المقابلة بالدقة، فضلاً عن أنها تسمح بالتعرف على **محتوى الثقافة** من حيث ماهيته، ومدى ثباته، ودرجة تغيره.[45]

وقد اشتملت استمارة المقابلة على ثلاثة وأربعين سؤالاً، إضافة إلى البيانات الأساسية، وكلها أسئلة مقننة باستثناء سؤالاً واحداً تم تركه مفتوحاً وهو السؤال الخاص بمظاهر الفساد من وجهة نظر عينة البحث.

وقد اندرجت أسئلة المقابلة تحت **ثلاثة** بنود أساسية تتمثل في: البيانات الأساسية، وقيم الثقافة السياسية، ثم اتجاه الرأي العام نحو ظاهرة الفساد.

## 4- عينة الدراسة والنطاق الجغرافي للبحث:-

تم تحديد نوع عينة الدراسة وهي "عينة غير عشوائية بالحصة" Non – Random Quota Sample استناداً إلى أن مفردات جمهور البحث غير معروفة، ومن ثم لا يمكن اختيار عينة ممثلة تماماً لجمهور البحث. أما عينة الحصة، فهي أحد أنواع العينات غير العشوائية، وقد وقع الاختيار على هذا النوع من العينات لأن عينة الدراسة يتم اختيارها من شريحة الموظفين العاملين في الحكومة والقطاع العام، وهي شريحة على الرغم من عدم معرفتنا لجميع مفرداتها، إلا أننا نعرف خصائص عامة لها.[46]

واستناداً إلى ما سبق، فقد اعتمدت الباحثة على الإحصاءات الواردة في التعداد العام للسكان الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام 1996، وذلك لاختيار مفردات العينة وعددها ( 100) مائة مفردة من شريحة

الموظفين العاملين في الحكومة والقطاع العام بإقليم القاهرة الكبرى، وقد تم توزيعها حسب متغير "محل العمل"، وذلك بتوزيع نسبي يتفق مع نسب وجودها في مجتمع الدراسة (القاهرة الكبرى). وقد تم اختيار مفردات العينة من السجلات المتوافرة بالمؤسسات والشركات التي تم التطبيق فيها، بطريقة الصدفة، ولذلك فإن هذه العينة لا تعتبر ممثلة تمثيلاً دقيقاً لمجتمع البحث، وبناءً عليه لا نستطيع الزعم بأن نتائج دراستنا يمكن أن تنطبق بدقة على مجتمع البحث الكلي.

## سابعاً: نتائج الدراسة:- *

على الرغم من التسليم المسبق بأن قيم الثقافة السياسية ليست هي العامل الوحيد الكامن وراء سلبية المصريين في مواجهة الفساد، إلا أن نتائج الدراسة قد أثبتت أن لهذه القيم دوراً لا يمكن إغفاله في تشكيل اتجاه المصريين وتشكيل استجاباتهم نحو هذه الظاهرة، وهو ما يحقق صحة الافتراض الرئيسي الذي انطلقت منه الدراسة، مع الأخذ في الاعتبار تباين درجة تأثير هذه القيم حيث كان لبعضها تأثيراً أقوى من البعض الآخر، ومع الأخذ في الاعتبار أيضاً محدودية هذه النتائج بعينة البحث حيث لا نستطيع الزعم بأنها تنطبق على كل المصريين أو كل شريحة الموظفين من الشعب المصري.

وقد خلصت نتائج الدراسة إلى ما يلي:-

(1) إن قيم الثقافة السياسية وخاصة **القدرية والإذعان** في مواجهة السلطة تزداد ترسخاً مع زيادة الإحساس بالضغوط الاقتصادية، والعجز عن التأثير في العملية السياسية، وأيضاً زيادة الإحساس بالتناقضات الطبقية والعجز عن تحقيق حراكاً اجتماعياً صاعداً بالطرق المشروعة.

(2) تسهم مؤسسات التنشئة السياسية ممثلة في الإعلام والأسرة، في ترسيخ قيم الإذعان للسلطة، والطاعة المطلقة لها، والخوف منها، والعجز عن نقدها. فالإعلام يرسخ قيم الطاعة المطلقة للسلطة السياسية والإذعان لها بينما تسهم الأسرة في ترسيخ الخوف منها والقدرية في مواجهتها.

---

* مراعاة للمساحة المخصصة للنشر، سيتم عرض تلخيص لنتائج البحث مع التركيز على أبرز النتائج.

(3) تباينت درجة ترسخ بعض قيم الثقافة السياسية لدى عينة البحث بتباين خصائصها الاجتماعية. فقد أظهرت نتائج البحث زيادة ترسخ قيم: **الطاعة المطلقة للسلطة، والإذعان لها، والقدرية** في مواجهتها، لدى الإناث عنها لدى الذكور، ولدى أصحاب المستويات التعليمية الأدنى. ولم تظهر النتائج تبايناً ملحوظاً في درجة ترسخ قيم الثقافة السياسية الأخرى لدى أفراد العينة مع اختلاف خصائصها الاجتماعية وذلك مثل قيم: **الشك في السلطة، والخوف منها.** مما يشير إلى قوة رسوخ مثل هذه القيم لدى الموظف المصري في علاقته بالسلطة.

(4) شكلت الرشوة – تليها الواسطة والمحسوبية – أكثر مظاهر الفساد انتشاراً داخل المجتمع المصري من وجهة نظر عينة البحث بينما جاء الهروب بالمال العام في مرتبة متأخرة نسبياً بين اختيارات مفردات العينة وذلك برغم أهميته كأحد مظاهر الفساد الكبير التي شهدها المجتمع المصري خلال العقود الأخيرة واتفاق عينة البحث على أنه الفساد الأكثر ضرراً على المجتمع من الفساد الصغير. ويعني ذلك أن إحساس الرأي العام المصري بالفساد يأتي أكثر من معايشته لمظاهر الفساد اليومية كالرشوة، والواسطة بشكل أكبر من مظاهر الفساد التي يسمع أو يقرأ عنها واللصيقة بالكبار كالهروب بالمال العام.

(5) جاءت الأنانية والبحث عن الصالح الخاص على حساب الصالح العام، يليها طول فترة بقاء القيادات في مناصبها، أسباباً مباشرة وتحتل المرتبة الأولى وراء انتشار الفساد في مصر من وجهة نظر عينة البحث، بينما جاء "ضعف الدخول" والبطالة في مرتبة متأخرة بين أسباب انتشار الفساد على غير ما هو متوقع . ويمثل ذلك إدانة من الرأي العام لنفسه ويكاد يكون نقداً ذاتياً لموقفه حيال ظاهرة الفساد المتفشية داخل مجتمعه. وقد جاء الربط هنا بين الأنانية وانتشار الفساد لدى عينة البحث – وذلك كما لاحظت الباحثة أيضاً أثناء عملية التطبيق الميداني ومقابلة المبحوثين – من اعتقادهم بأن رغبة الفرد في إنهاء مصالحه الخاصة بأي وسيلة حتى ولو كانت الرشوة، هي العامل الأول وراء انتشار مثل هذه الظاهرة. الأمر الذي يشير بل ويؤكد على أن الرأي العام – باعترافه هو نفسه – يمكن أن يلعب دوراً أساسياً في مقاومة الفساد، والفساد الصغير بصفة خاصة.

(6) يمكن القول بأن تآكل شرعية النظام السياسي" تعد من أهم النتائج المترتبة على انتشار الفساد في المجتمع المصري، وخاصة فساد الكبار الذي اتفقت عينة البحث على أنه الفساد الأكثر ضرراً على المجتمع من الفساد الصغير.

(7) اقتصرت إدانة الرأي العام المصري للفساد على الإدانة السلبية المتمثلة في توجيه النقد داخل الجلسات الخاصة وإطلاق النكات الساخرة. وقد اتضح هنا تأثير "**القدرية**" و "**الإذعان للسلطة**" على أسلوب إدانة الموظف للفساد حيث ساد الإحساس بالعجز عن فعل أي شئ إزاء هذه الظاهرة أكثر من مجرد انتقادها. وقد أكدت نتائج البحث أيضاً على أن **القدرية** تأتي على رأس قيم الثقافة السياسية من حيث التأثير على طبيعة مقاومة الموظف لظاهرة الفساد فتجعل هذه المقاومة سلبية وضعيفة. يليها **الخوف** من السلطة ثم **الإذعان والاستسلام** لها وللأمر الواقع.

(8) رأت النسبة الغالبة من العينة أن "الحكومة" هي الطرف الذي تقع عليه مسئولية محاربة الفساد وليس الناس. وقد أرجعت غالبية مفردات العينة اختيارها للحكومة إلى عجز الناس عن فعل أي شئ في مواجهة هذه الظاهرة وهو ما يؤكد دور الاستسلام والإذعان للسلطة كعائق يحول دون المقاومة الإيجابية للفساد. فضلاً عن أن من وقع اختياره على "الناس" كطرف مسئول عن محاربة الفساد، ارجع ذلك إلى أن سلبية المصريين وصمتهم إزاء ظاهرة الفساد هو الذي يسهم في انتشار هذه الظاهرة.

(9) فيما يتعلق بتأثير قيم الثقافة السياسية على اتجاه المبحوث نحو ظاهرة الفساد من حيث: طبيعة مقاومته للظاهرة – إيجابية أو سلبية – ومن حيث رأيه في الطرف المسئول عن محاربتها – الحكومة أم الناس – ومن حيث رأيه أيضاً في مدى جدية الحكومة في محاربة الفساد .. أظهرت نتائج البحث والتي اعتمدنا فيها على تحليل (كا2) لاختبار الدلالة الإحصائية للعلاقات بين قيم الثقافة السياسية وبين اتجاه المبحوث نحو ظاهرة الفساد، ما يلي:-

أ -اتضح التأثير الكبير والملحوظ لقيمتي: **الخوف** من السلطة **والقدرية** في مواجهتها، على طبيعة مقاومة المبحوث أو ردود أفعاله تجاه ظاهرة الفساد. وقد كشفت قيمة (كا 2) عن وجود علاقة دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين "الخوف من السلطة" وبين اتجاه المبحوث نحو مقاومة الفساد. كذلك كشفت قيمة (كا2) عن وجود علاقة دالة إحصائياً

عند مستوى (0.05) أيضاً بين "الميل إلى القدرية" في مواجهة استبداد السلطة وبين الاتجاه نحو مقاومة الفساد. **فالأكثر خوفاً من السلطة ونزوعاً نحو القدرية في مواجهة استبدادها هو الأكثر سلبية في مقاومة الفساد.** حيث اتضح أن الأقل خوفاً من السلطة وأقل نزوعاً نحو القدرية هو الأكثر انتقاداً ورفضاً لسلبية المصريين وصمتهم إزاء ظاهرة الفساد.

ب- لم يتضح تأثيراً كبيراً لكل من قيم: **الطاعة المطلقة للسلطة، والإذعان لها، والشك فيها،** على اتجاه المبحوث نحو مقاومة الفساد أو ردود أفعاله إزاء الظاهرة.

وقد كشف تحليل (كا2) عن علاقة غير دالة إحصائياً بين قيم الطاعة، والإذعان، والشك في السلطة وبين الاتجاه نحو مقاومة الفساد. فرفض الطاعة المطلقة للسلطة ورفض الإذعان لها لا ينتج عنه بالضرورة مقاومة إيجابية للفساد، وإن كانت نسبة من عبر عن ذلك الرفض وكان إيجابياً في اتجاهه نحو مقاومة الفساد أعلى نسبياً ممن رفض هذه القيم وكان اتجاهه سلبياً نحو المقاومة.

أما فيما يتعلق بقيمة "الشك في السلطة" فلم تظهر فروقاً تُذكر تقريباً بين نسبة من تترسخ لديهم هذه القيمة ومن تضعف لديهم من حيث اتجاه كل منهم نحو مقاومة الفساد. وتعتقد الباحثة أن هذه النتيجة منطقية إلى حد كبير. فالشك في السلطة لا يضفي بالضرورة السلبية على مقاومة الفرد لفسادها، بل على العكس قد يؤدي الإحساس بالشك إلى المزيد من المقاومة أو الإيجابية في ردود أفعاله إزاء ذلك الفساد أو الممارسات المنحرفة للسلطة.

جـ- لوحظ اتجاه المبحوثين الأكثر تمسكاً بقيم: **الطاعة المطلقة للسلطة، والخوف من السلطة، والقدرية** ، نحو اعتبار "الحكومة" هي الطرف المسئول عن محاربة الفساد في مصر. بينما يتجه الرافضين لهذه القيم نحو اعتبار "الناس" هي الطرف المسئول انطلاقاً من أن سلبيتهم وصمتهم إزاء ظاهرة الفساد هي التي تسهم في انتشارها فضلاً عن اعتقادهم بفساد عدد من المسئولين داخل الحكومة ذاتها.

وقد كشفت قيمة (كا 2) عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01) بين كل من **الطاعة** المطلقة للسلطة، **والخوف** منها، وبين اتجاه المبحوث نحو الطرف المسئول عن محاربة الفساد، حيث تمثل ذلك الطرف في "الحكومة" بين من يتمسكون بالطاعة المطلقة للسلطة والأكثر خوفاً منها، بينما تمثل في " **الناس**" لدى الأكثر رفضاً لهذه القيم.

وعلى الرغم من أن قيمة (كا 2) قد كشفت عن علاقة غير دالة إحصائياً بين **الميل إلى القدرية** في مواجهة استبداد السلطة وبين اتجاه المبحوث نحو الطرف الذي يقع عليه مسئولية محاربة الفساد، إلا أن النتائج قد أظهرت ارتفاع نسبة الأكثر ميلاً إلى القدرية ولديهم اتجاه نحو اختيار الحكومة كطرف مسئول عن محاربة الفساد (83.1) مقارنة بالأقل ميلاً إلى القدرية. ( 65.2%) والذين يتجهون إلى الناس كطرف مسئول عن محاربة هذه الظاهرة.

ولعل اختيار "الناس" كطرف مسئول عن محاربة الفساد بالخروج من صمتهم وسلبيتهم، وذلك لدى من يرفضون قيم الطاعة المطلقة للسلطة، والخوف منها، والقدرية في مواجهة استبدادها، إنما يدل على مدى تأثير مثل هذه القيم على الاتجاه نحو ظاهرة الفساد، وحجم الدور الذي تلعبه في تكريس سلبية المصريين في تعاملهم مع هذه الظاهرة، بدليل أن من يقل لديهم ترسخ هذه القيم من عينة البحث يرفضون السلبية والصمت الذي يواجه به المصريون ظاهرة الفساد المتفشية داخل مجتمعهم، ويحملون الناس مسئولية محاربة الفساد عن طريق الخروج من هذه السلبية وذلك الصمت.

د – فيما يتعلق بمدى جدية الحكومة في محاربة الفساد، أشارت المادة الأمبيريقية إلى تأثير قيمتي " **الطاعة المطلقة**" للسلطة السياسية، و "**الإذعان** لها" على إدراك المبحوث لمدى جدية الحكومة في محاربة الفساد حيث رأي الرافضين لهاتين القيمتين عدم جدية الحكومة وكشفت قيمة (كا 2) عن علاقة دالة إحصائياً عند مستوى ( 0.01) بين المتغيرين.

## خاتمة:

إن ما يمكن أن نخلص إليه من هذا البحث هو أن طبيعة البنية الاقتصادية – الاجتماعية السائدة داخل المجتمع المصري تلعب الدور الأول والرئيسي في إفراز القيم السياسية السلبية لدى الرأي العام المصري، والتي تلعب بدورها دوراً فاعلاً في ترسيخ سلبيته إزاء ظاهرة الفساد. فليست مصادفة أن تأتي القيم التي تفرزها طبيعة الظروف الاقتصادية والسياسية والطبقية السائدة في المجتمع المصري متمثلة في: القدرية، والخوف، والإذعان للسلطة – كما ظهر من نتائج البحث – هي ذاتها القيم التي جاءت على رأس قيم الثقافة السياسية من حيث التأثير السلبي على مقاومة المصريين لظاهرة الفساد، وذلك حسبما أظهرت نتائج الدراسة أيضاً.

وإذا أضفنا إلى ذلك، ما أشارت إليه نتائج الدراسة أيضاً بخصوص الآثار المترتبة على انتشار الفساد في المجتمع المصري من وجهة نظر عينة البحث، والتي جاء في مقدمتها: اهتزاز شرعية النظام الحاكم وتآكل مصداقيته، فإن ما يمكن أن يقال في خاتمة هذه الدراسة هو أنه إذا كانت قدرة المجتمع المصري على محاربة الفساد إنما هو رهنية بإرادة النظام الحاكم الذي لا يلقي بالاً لصوت الرأي العام، ولا يسعى جدياً نحو تغيير السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزت هذا المناخ، إلا أن ذلك لا ينفي المسئولية عن الرأي العام المصري. فالوعي لدى الرأي العام بأخطار الفساد وضرورة محاربته بدلاً من الإذعان والاستسلام له كقدر محتوم، يعد شرطاً ضرورياً للنجاح في مواجهة الفساد وخاصة وأن نتائج الدراسة الحالية قد أثبتت أن ذلك الوعي موجود بالفعل.

فالرأي العام يعي تماماً انتشار مظاهر الفساد وتفشيه في المجتمع، وخاصة الفساد الكبير الذي يعي الرأي العام أيضاً حجم ضرره على المجتمع. إلا أن أسلوب إدانته لهذا الفساد نتيجة نزوعه إلى القدرية وسيطرة مشاعر الخوف من السلطة والاستسلام للأوضاع السائدة، يحتم على النظام الحاكم – إذا كان جاداً في سعيه لمحاربة الفساد – ضرورة الالتزام بتطبيق القوانين التي تحارب هذه الظاهرة، وتوفير آليات رقابة ومساءلة فعالة لكبار المسئولين ومن هم في مواقع القيادة، وتدعيم مؤسسات المجتمع المدني وتفعيل دورها، والقضاء على البيروقراطية، وتدعيم الديمقراطية. ونستطيع أن نشير في النهاية إلى تحسين مستوى الدخول وهي الآلية التي نضعها في مرتبة متأخرة باعتبارها طريقاً لمواجهة الفساد الصغير

الذي نرى ضآلة أهميته وحجم ضرره على المجتمع مقارنة بالفساد الكبير الذي نتصور أن مواجهته هي المدخل والطريق الأول للقضاء على الفساد الصغير.

## هوامش الدراسة:

(1) مبررنا في ذلك الرأي هو تفشي الفساد في مصر داخل القمة أيضاً إن لم يكن قد بدأ منها، حيث نجد متورطين فيه الوزراء والمحافظين ونواب البرلمان وغيرهم ممن هم في مواقع السلطة. وحينما ينتشر الفساد على مستوى القمة، تصبح مواجهة الفساد الصغير المتفشي في المجتمع بين صغار الموظفين، عملية لا طائل منها، لأن ظاهرة الفساد في هذه الحالة تصبح متعلقة بالسلطة التي تكون هي المسئول الأول عنها، وينبغي أن يبدأ القضاء على تلك الظاهرة داخل نسق السلطة أولاً.

(2) لمزيد من التفاصيل حول دور الثقافة السياسية في تشكيل الرأي العام يمكن الرجوع إلى الكتابات التالية:-

- سعيد سراج: الرأي العام، مقوماته وأثره في النظم السياسية المعاصرة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986.
- فاروق يوسف: الرأي العام، القاهرة، مكتبة عين شمس، ط/1، 1987.

(3) إبراهيم حمادة: "في الثقافة والمثاقفة"، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ع ( 111)، ديسمبر 1990، ص ص 3 – 4.

(4) فؤاد زكريا: خطاب إلى العقل العربي، **(سلسلة كتاب العربي)** ، الكويت، 1 أكتوبر 1987، ص 14.

(5) كمال المنوفي "الثقافة السياسية في الفقه السياسي المعاصر"، **مصر المعاصرة** ، جمعية الاقتصاد والتشريع، القاهرة، ع (372)، 1978، ص 27.

(6) المرجع السابق، ص 27.

(7) Robert Presthus: "Aspects of Political Culture and Legislative Behavior", **International Journal of Comparative Sociology,** No. 1 – 2, 1977, p. 7.

(8) محمد علي محمد: أصول الاجتماع السياسي، الجزء الثالث، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1986، ص 136، 154.

(9) كمال المنوفي، الثقافة السياسية في الفقه السياسي المعاصر، مرجع سابق، ص50.

(10) Stephen J. McGovern: "Political Culture as a catalyst for Political change in American cities", **Critical Sociology**, Vol. 23, No. 1, 1997, p. 93.

(11) Ibid. p. 85.

(12) Ibid. p. 86.

(13) Ibid. p. 88.

(14) Ibid. p. 82.

(15) كتب أحد تلاميذ "جرامشي" في عام 1981 يقول: "إن الفكرة الرئيسية لنظرية "جرامشي" عن الثورة تتركز في أن المصالح المادية للطبقة العاملة لا تُترجم بشكل حتمي أو أتوماتيكي إلى وعي طبقي كما هو الحال في التحليل الماركسي. وإنما الأفعال السياسية تكون مشروطة في حدوثها بشروط ثقافية". أنظر نفس المرجع السابق،P. 88.

(16) Ibid. p. 89.

(17) أسهب "جرامشي" في وصف حالة ذلك الوعي المتناقض أو المضطرب والمشوش موضحاً أنه يشير إلى امتلاك الجماهير لنوعين من الوعي النظري أو وعياً واحداً متناقضاً: أحدهما يكون كامياً في الإنسان وهو وعي فطري، والثاني يكون ظاهراً أي خارجي، ويظهر على سلوك الإنسان أو كلامه، ويكون مكتسباً من الطبقة المسيطرة.

أنظر في ذلك تفصيلاً: نفس المرجع السابق،pp. 90 – 91.

(18) Ibid. pp. 90 - 92.

(19) فتحي أبو العينين: الثقافة السياسية للمصريين في الدراسات المصرية، مراجعة عامة وملاحظات أولية، في: كمال المنوفي وآخرين (تحرير): الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغير، أعمال المؤتمر السنوي السابع للبحوث السياسية (4 – 7 ديسمبر 1993)، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، المجلد الأول، 1994، ص ص 79 – 81.

(20) أحمد زايد: المصري المعاصر، مقاربة نظرية وإمبيريقية لبعض أبعاد الشخصية القومية المصرية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1990، ص ص 25 – 28، ص ص 67 – 102.

(21) سمير نعيم أحمد: "التكوين الاقتصادي – الاجتماعي وأنماط الشخصية في الوطن العربي"، **مجلة العلوم الاجتماعية** ، ع (4)، المجلد ( 11)، ديسمبر 1983، ص ص 83 – 127.

(22) محمود عوده: التكيف والمقاومة، الجذور الاجتماعية والسياسية للشخصية المصرية، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 1995، الفصلين الأول والثاني.

(23) كمال المنوفي: الثقافة السياسية للفلاحين المصريين، تحليل نظري ودراسة ميدانية في قرية مصرية، ط/1، بيروت، دار بن خلدون، 1980.

(24) عاطف أحمد فؤاد: السلطة والطبقات الاجتماعية في مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 1975.

(25) أنظر عرضاً لهذه الدراسات في: فتحي أبو العنين، الثقافة السياسية للمصريين في الدراسات المصرية، مرجع سابق، ص ص 111 – 115.

(26) C.W. Chamberlain and H.F. Moorhouse: "Lower Class Attitudes Towards the Britich Political system", **The Sociological Review,** Vol. 22, No. 4, November. 1974, pp. 503 – 521.

(27) Kamal El-Menoufi: "The orientation of Egyptian Peasants Towards political Authority Between Continuity and change", **The Middle Eastern Studies,** Vol. 18, No. 1, January, 1982, pp. 82 – 93.

(28) Afaf Lutfi al – Sayyid: "Popular Attitudes Towards Authority in Egypt", **Journal of Arab Affairs,** Vol. 7, No. 2, Fall 1988, pp. 174 – 198.

(29) Kamal El- Menoufi: "The orientation of Egyptian Peasants Towards political Authority", op. Cit, pp. 82 – 83.

(30) من هذه الدراسات: دراسة السيد عبد الحليم الزيات: التحديث السياسي في المجتمع المصري، دراسة سوسيولوجية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1990.

ودراسة محمود كسبر: المثقفون ودورهم في تنمية الوعي الاجتماعي والسياسي في المجتمع المصري خلال الفترة من محمد علي إلى 1952، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 1985.

(31) عاطف فؤاد أحمد: السلطة والطبقات الاجتماعية في مصر، مرجع سابق، ص ص 88 – 100 ص ص 142 – 147.

(32) إيمان شومان، محمد ياسر الخواجة: الأحزاب والتنشئة السياسية في مصر، دراسة ميدانية، في : كمال المنوفي وآخرين (تحرير)، الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغير، مرجع سابق، المجلد الثاني، ص ص 1235 – 1236.

(33) وحيد عبد المجيد: قضايا الديمقراطية والتنظيم السياسي لثورة 1952، في: أنيس صايغ (إشراف)، عبد الناصر وما بعد، كتاب قضايا عربية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط/1، 1980، ص ص 163 – 164.

(34) Kamal El – Menoufi: "The orientation of Egyptian Peasants", op. Cit, pp. 86 – 87.

(35) عاطف فؤاد: السلطة والطبقات الاجتماعية في مصر، مرجع سابق، ص ص 88 – 147.

(36) Kanal El- Menoufi: "The Orientation of Egyptian Peasants Towards political Authority", op. Cit, p. 83 – 84.

(37) إبراهيم شعلان: المفاهيم السياسية في المثل الشعبي، مرجع سابق، ص 142.

(38) كمال المنوفي: الفلاح المصري ومبدأ المساواة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978، ص ص 13 – 19.

(39) Kamal El- Menoufi: "The orientation of Egyptian peasants….", op. Cit, p. 83, 84.

(40) Ibid. pp. 84 – 86.

(41) Afaf Lutfi: "Popular Attitudes Towards Authority in Egypt", op. Cit. P. 178.

(42) فاروق يوسف أحمد: الرأي العام، القاهرة، مكتبة عين شمس، ط/ 1، 1987، ص ص 5 – 10.

(43) سعيد سراج: الرأي العام، مقوماته وأثره في النظم السياسية المعاصرة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986، ص ص 39 – 44.

(44) من هذه الكتابات:

1 – إكرام بدر الدين" "ظاهرة الفساد السياسي، **الفكر العربي** ، بيروت، ع (71)، السنة (14) يناير/ مارس 1993، ص ص 29 – 32.

2- David Jary and Julia Jary: The Harper Collins Dictionary of Sociology, A Division of Harper Collins Publishers, 1991, p. 88.

(45) كمال المنوفي: الثقافة السياسية في الفقه السياسي المعاصر، مرجع سابق، ص ص 59 – 60.

(46) سمير نعيم: المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية، القاهرة، مكتبة سعيد رأفت، ط/ 4، 1987، ص 146، 147.